

قانون رقم ( ١٢ ) لسنة ٢٠٠٨  
بإنشاء المحكمة الدستورية العليا

---

أمير دولة قطر ،

نحن حمد بن خليفة آل ثاني

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠ ،

والقوانين المعدلة له ،

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠١ ، المعدل بالمرسوم

بقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٧ ،

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣ ،

وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الفصل في المنازعات الدستورية ،

وبعد أخذ رأي المجلس الأعلى للقضاء ،

وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء ،

وبعد أخذ رأي مجلس الشورى ،

قررنا القانون الآتي :

الفصل الأول

إنشاء المحكمة وتشكيلها

مادة (١)

تُنشأ هيئة قضائية مستقلة تسمى « المحكمة الدستورية العليا » تكون لها موازنة

مستقلة ، ويكون مقرها مدينة الدوحة .

### مادة (٢)

تُشكل المحكمة من رئيس وستة أعضاء ، ويصدر بتعيين رئيس المحكمة أمر أمير ، ويكون بدرجة وزير ، ويعين باقي الأعضاء بأمر أمير ، يحدد أقدمياتهم . ولا يكون انعقاد المحكمة صحيحاً إلا بحضور رئيسها وأربعة أعضاء على الأقل ، ويرأس جلستها رئيسها أو أقدم أعضائها ، وعند خلو منصب الرئيس أو غيابه أو وجود مانع لديه يقوم مقامه الأقدم فالأقدم من أعضائها في جميع اختصاصاته . وتصدر المحكمة أحكامها وقراراتها مسببة بأغلبية آراء الحاضرين ، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

### مادة (٣)

يجب أن تتوفر فيمن يعين عضواً بالمحكمة الشروط المتطلبية لتولي القضاء المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية ، على ألا يقل عمره عن أربعين عاماً ، وأن تكون لديه خبرة في العمل القانوني لا تقل عن خمسة عشر سنة .

### مادة (٤)

يؤدي رئيس وأعضاء المحكمة قبل مباشرة أعمالهم أمام الأمير اليمين بالصيغة التالية :

« أقسم بالله العظيم أن أحترم أحكام الدستور والقانون وأن أحكم بالعدل » .

#### مادة (٥)

تكون للمحكمة جمعية عامة تؤلف من جميع أعضائها ، تختص بالإضافة إلى اختصاصاتها المنصوص عليها في هذا القانون ، بالنظر في المسائل المتعلقة بنظام المحكمة وأمرها الداخلية ، وجميع الشؤون الخاصة بأعضائها .  
ويجوز بقرار من الجمعية العامة للمحكمة إنشاء أجهزة فنية أو إدارية لمعاونة المحكمة في ممارسة اختصاصاتها .  
ويجب أخذ رأي الجمعية العامة في مشروعات القوانين المتعلقة بالمحكمة .

#### مادة (٦)

تجتمع الجمعية العامة للمحكمة بدعوة من رئيسها ، ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء .  
ويرأس الجمعية العامة رئيس المحكمة ، وفي حالة غيابه أو وجود مانع لديه ، تكون الرئاسة لمن يليه في الاقدمية من أعضاء المحكمة .  
وتصدر الجمعية العامة قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

#### مادة (٧)

تكون للمحكمة أمانة عامة تتألف من أمين عام يعين بمرسوم ، وعدد كافٍ من الموظفين يصدر بتعيينهم قرار من رئيس المحكمة وتكون للأمين العام عليهم سلطات الوزير المقررة في القوانين واللوائح .

## الفصل الثاني ضمانات أعضاء المحكمة وواجباتهم

### مادة (٨)

تحدد رواتب وعلاوات وبدلات أعضاء المحكمة بقرار أميري .

### مادة (٩)

لا يجوز ندب أو إعاره أعضاء المحكمة إلا للأعمال القانونية بالهيئات الدولية أو الدول الأجنبية أو للقيام بمهام علمية .

### مادة (١٠)

تسري في شأن عدم صلاحية رئيس أو عضو المحكمة ، وتنحيته ورده الأحكام المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية .  
وتفصل المحكمة في طلب الرد ، بكامل تشكيلها ، عدا الرئيس أو العضو المعني بالطلب أو الدعوى ، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .  
ولا يقبل رد جميع أعضاء المحكمة أو بعضهم ، بحيث يقل عدد الباقين عن خمسة أعضاء .

### مادة (١١)

فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، تسري في شأن رئيس وأعضاء المحكمة جميع الضمانات والمزايا والحقوق والواجبات المقررة للقضاة في قانون السلطة القضائية .

## الفصل الثالث

### الاختصاصات والإجراءات

#### مادة (١٢)

تختص المحكمة دون غيرها بما يأتي :

- أولاً : الفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح .
- ثانياً : الفصل في تنازع الاختصاص بتحديد الجهة المختصة بالفصل في الدعوى من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، وذلك إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها ، ولم تتخل إحداها عن نظرها أو تخلت كلتاهما عنها .
- ثالثاً : الفصل في المنازعات التي تنشأ بشأن تنفيذ الأحكام النهائية المتناقضة الصادرة عن جهات قضائية أو جهات ذات اختصاص قضائي .
- رابعاً : تفسير نصوص القوانين إذا أثارت خلافاً في التطبيق ، وكان لها من الأهمية ما يقتضي توحيد تفسيرها ، وذلك بطلب يقدم من رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشورى .

#### مادة (١٣)

- تتولى المحكمة الفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي :
- ١- إذا تراءى لإحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، لازم للفصل في النزاع ، أوقفت الدعوى ، وأحالت الأوراق إلى المحكمة الدستورية ، للفصل في دستوريته .

٢- إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة جديّة الدفع ، أوقفت نظر الدعوى ، وحددت لمن أثار الدفع ميعاداً لا يجاوز ستين يوماً لرفع دعواه الدستورية أمام المحكمة الدستورية ، فإن لم ترفع الدعوى في الميعاد المحدد ، اعتبر الدفع كأن لم يكن .

#### مادة (١٤)

يجوز للمحكمة في جميع الأحوال ، أن تتصدى من تلقاء نفسها للفصل في دستورية أي نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ، ويتصل بالنزاع المطروح عليها .

#### مادة (١٥)

يجب أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها وفقاً لحكم المادة (١٣) من هذا القانون ، بيان النص المطعون بعدم دستوريته ، والنص الدستوري المدعي بمخالفته وأوجه المخالفة .

#### مادة (١٦)

لكل ذي شأن أن يطلب من المحكمة تعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى في الحالة المنصوص عليها في البند ثانياً من المادة (١٢) من هذا القانون .  
ويجب أن يبين في طلبه موضوع النزاع والجهات التي نظرتة ، وما اتخذته كل منها في شأنه .

ويترتب على تقديم الطلب وقف دعاوى المتعلقة به حتى الفصل فيه .

### مادة (١٧)

لكل ذي شأن أن يطلب من المحكمة ، الفصل في النزاع القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين في الحالة المنصوص عليها في البند ثالثاً من المادة (١٢) من هذا القانون .

ويجب أن يبين في طلب النزاع القائم حول التنفيذ وجه التناقض بين الحكمين ، مرفقاً به صورة رسمية من كل منهما .

ولرئيس المحكمة ، أن يأمر بناءً على طلب ذوي الشأن بوقف تنفيذ الحكمين أو أحدهما حتى الفصل في النزاع .

### مادة (١٨)

يجب أن يكون التوقيع على صحف الدعاوى والحضور أمام المحكمة ، من محام مقبول للحضور أمام محكمة التمييز .

### مادة (١٩)

تقيد الأمانة العامة قرارات الإحالة والدعاوى والطلبات الواردة إلى المحكمة في يوم ورودها أو تقديمها ، في سجل يخصص لذلك .

وعلى الأمانة العامة إعلان ذوي الشأن بالقرارات أو الدعاوى المنصوص عليها في الفقرة السابقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ قيدها في السجل .

وتعتبر الحكومة من ذوي الشأن في الدعاوى الدستورية .

#### مادة (٢٠)

لكل من تلقى إعلاناً بقرار إحالة أو بصحيفة دعوى أن يودع الأمانة العامة ، خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه ، مذكرة بملاحظاته مشفوعة بالمستندات .  
ولخصمه الرد على ذلك بمذكرة مشفوعة بالمستندات خلال الخمسة عشر يوماً التالية لانتهاء الميعاد المبين بالفقرة السابقة . فإذا استعمل الخصم حقه في الرد كان للأول التعقيب بمذكرة خلال الخمسة عشر يوماً التالية .

#### مادة (٢١)

إذا قدمت مذكرات أو أوراق بعد انقضاء المواعيد المحددة لتقديمها ، ترفع الأمانة العامة مذكرة بذلك لرئيس المحكمة تثبت فيها تاريخ تقديمها واسم مقدمها وصفته ، ليقرر بشأنها ما يراه مناسباً .

#### مادة (٢٢)

تقوم الأمانة العامة ، بعد انقضاء المواعيد المنصوص عليها في المادة (٢٠) من هذا القانون ، بتسليم ملف الدعوى أو الطلب إلى رئيس المحكمة ، ليحدد تاريخ الجلسة التي تنظر فيها الدعوى أو الطلب ، وعلى الأمين العام إخطار ذوي الشأن بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول بتاريخ الجلسة قبل انعقادها بعشرة أيام على الأقل .

#### مادة (٢٣)

تفصل المحكمة في الدعاوى المعروضة عليها بعد اطلاعها على الأوراق بغير مرافعة شفوية ، فإذا رأت المحكمة ضرورة المرافعة الشفوية فلها سماع دفاع أطراف النزاع .



ولها أن ترخص لهم بإيداع مذكرات في المواعيد التي تحددها .

#### مادة (٢٤)

لا تسري على الدعاوى والطلبات المعروضة على المحكمة ، قواعد الحضور أو الغياب المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

#### مادة (٢٥)

مع عدم الإخلال بأي قانون يعفي من الرسوم القضائية ، يفرض رسم ثابت مقداره (١٠٠٠٠) عشرة آلاف ريال على الدعاوى المقدمة إلى المحكمة يودع خزانتها .

### الفصل الرابع

### الأحكام والقرارات

#### مادة (٢٦)

تفصل المحكمة ، من تلقاء نفسها ، في جميع المسائل الفرعية .

#### مادة (٢٧)

أحكام المحكمة وقراراتها بالتفسير نهائية وغير قابلة للطعن ، وتكون ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة .

#### مادة (٢٨)

تنشر أحكام المحكمة الصادرة في المسائل الدستورية وقراراتها بالتفسير في الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدورها ، ويترتب على الحكم بعدم

دستورية نص في قانون أو لائحة ، عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لتاريخ نشره ، ما لم يحدد الحكم لذلك تاريخاً آخر .

فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائي فتعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن ، ويقوم الأمين العام بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإعمال مقتضاه .

#### مادة (٢٩)

تفصل المحكمة دون غيرها في جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة عنها .

#### مادة (٣٠)

فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون ، تسري أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وقانون السلطة القضائية ، المشار إليهما ، والقانون المنظم للخدمة المدنية في الدولة .

#### مادة (٣١)

يلغى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧ المشار إليه ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون ، وتحال القضايا التي رفعت أمام الدائرة الدستورية إلى المحكمة الدستورية العليا .

## مادة (٣٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون . ويعمل به من الأول من أكتوبر ٢٠٠٨ . وينشر في الجريدة الرسمية .

**حمد بن خليفة آل ثاني**  
**أمير دولة قطر**

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ١٤ / ٦ / ١٤٢٩ هـ

الموافق ١٨ / ٦ / ٢٠٠٨ م